



جمهورية مصر العربية

---

كلمة السيد السفير / حمدي سند لوزا  
نائب وزير الخارجية للشئون الأفريقية

---

أمام "الاجتماع رفيع المستوى لتقديم التعهدات المالية  
اتصالاً بالأزمة الإنسانية في اليمن"  
(16 مارس 2022)

---

برجاء المراجعة قبل الالقاء

السيد/ إيجنازيو كاسيس، رئيس الاتحاد السويسري،  
السيد الدكتور/ معين عبد الملك سعيد، رئيس وزراء اليمن،  
السيد/ أنطونيو جوتيريش، السكرتير العام للأمم المتحدة،  
السيدة/ آن ليند، وزيرة خارجية السويد،  
السيد/ مارتن جريفثس، وكيل السكرتير العام للشئون الإنسانية،  
الحضور الكريم،

أود في البداية الإعراب عن التقدير لحكومتَي السويد وسويسرا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على استضافة الاجتماع، آملاً نجاحه في حشد الدعم الدولي اللازم لتوفير التمويل للمساعدات الإنسانية للشعب اليمني الشقيق.

تستضيف مصر ما يزيد عن مليون مواطن يمني، مع توفير كافة الخدمات الصحية والمعيشية والتعليمية لهم بشكل مماثل للمواطنين المصريين، بالرغم مما يفرضه ذلك من أعباء اقتصادية على مصر. كما تحرص الحكومة المصرية على تقديم المساعدات الإنسانية الطبية والغذائية للشعب اليمني، فضلاً عن توفير أوجه الدعم المختلفة للحكومة اليمنية خاصة في مجال إعادة تأهيل البنية التحتية والتدريب وبناء قدرات الكوادر اليمنية.

وتُقدر مصر أهمية الالتزام بالوفاء بالتعهدات المالية لتقديم المساعدات الإنسانية لليمن، باعتبارها مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل وليس على دول الجوار فقط، لاسيما في ضوء ما تم رصده من تراجع تلك المساعدات، وما سينتج عنه من تفاقم الأزمة الإنسانية باليمن وزيادة معاناة الشعب اليمني.  
السيدات والسادة،

تؤكد مصر على ضرورة دعم المجتمع الدولي لجهود منسق الأمم المتحدة المُقيم لليمن في تنفيذ الاتفاق المبدئي بشأن أزمة خزان "صافر" على نحو عاجل لضمان عدم حدوث تسرب لحمولته في البحر الأحمر، وبما يُنذر بكارثة بيئية لا تهدد سواحل اليمن فقط وإنما تهدد حركة الملاحة في البحر الأحمر الذي نسعى من خلال إنشاء مجلس التعاون بين الدول العربية والأفريقية المشاطنة للبحر الأحمر وخليج عدن إلى ضمان سلامته البيئية، وتأمين حركة الملاحة الدولية به، وترفع مستوى التنسيق والتعاون الاقتصادي بين دوله.

ختاماً، تُعيد مصر التأكيد على موقفها الداعم لوحدة الأراضي اليمنية والحكومة الشرعية، وأنه لا سبيل للمضي قدماً لحل الأزمة اليمنية الممتدة سوى بالحوار البنّاء والوصول لتسوية سياسية شاملة، استناداً إلى المرجعيات الرئيسية لحل الأزمة (وهي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة القرار رقم 2216، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل)، وبما يُلبي طموحات الشعب اليمني.

وشكراً.

---